

تشدد حكومة بينيت يضعف موقف حماس

متحفزة وجاهزة للتصعيد، وفي ظل موقف غربي متحفظ حيال سلوك الحركة، ووصف رئيس حركة حماس في قطاع غزة بحي السنوار لقاءه الاثنين مع المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، بـ"السيء" وأنه "لم يكن إيجابيا بالمطلق".

وأضاف السنوار أن "إسرائيل ما زالت تستمر في سياساتها ضد الشعب والأسرى، ولا توجد بوادر تشير إلى حل الأزمة الإنسانية بغزة، كما أنها تبتز المقاومة في موضوع التخفيف عن القطاع، مشيراً إلى أنه أبلغ المسؤول الأمني رفض حركته لهذا الابتزاز. وبدأ في 22 مايو الماضي، وقف إطلاق نار بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل برعاية مصرية، بعد جولة هي الأضعف بين الطرفين منذ حرب 2014.

وطالبت حركة حماس برفع الحصار كاملاً عن غزة، والسماح بعملية إعادة الإعمار. لكن إسرائيل ربطت بين السماح بإعادة الإعمار، وإعادة جثتي جنديين ومواطنين إسرائيليين تحتجزهم حماس في غزة، وهو ما رفضته الأخيرة، حيث تطالب بإبرام صفقة تبادل أسرى.

وقال وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس، الإثنين، إن إسرائيل لن تسمح بتحسين الوضع الاقتصادي في قطاع غزة من دون استعادة جثتي الجنديين والمواطنين الإسرائيليين المحتجزين. وأضاف غانتس أنه "من دون الأبناء، غزة لن ترمم اقتصادياً".

أن تروجا للدخول الإسرائيلي للإصرار على ربط ملف الإعمار وتحسين الوضع في القطاع بملف الأسرى. وقال مكتب تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق، التابع لوزارة الدفاع الإثنين "بعد إجراء تقييم أمني، تم اتخاذ قرار لأول مرة منذ نهاية (القتال) لإتاحة المجال أمام.. تصدير كمية محدودة من المنتجات الزراعية من غزة".

بين غانتس
من دون عودة الأبناء، الأسرى، قطاع غزة لن يرمم اقتصادياً

وأضاف المكتب أن هذا الإجراء صادقت عليه حكومة رئيس الوزراء نفتالي بينيت وهو "مرهون بالحفاظ على الاستقرار الأمني". وأعلن مسؤولو الحدود في غزة أن تخفيف القيود الإسرائيلية سيستمر من يومين إلى ثلاثة أيام وسيطبق على السلع الزراعية وبعض المنسوجات. وأظهرت حكومة نفتالي منذ البداية صرامة واضحة في التعامل مع حماس، من خلال الرد السريع على إقدام الحركة على إطلاق بالونات حارقة في جنوب إسرائيل.

ويرى مراقبون أن حركة حماس تجد نفسها اليوم في موقف صعب وهي تخشى من أن تقود أي مغامرة إلى رد غير مسبوق في ظل حكومة جديدة تبدو

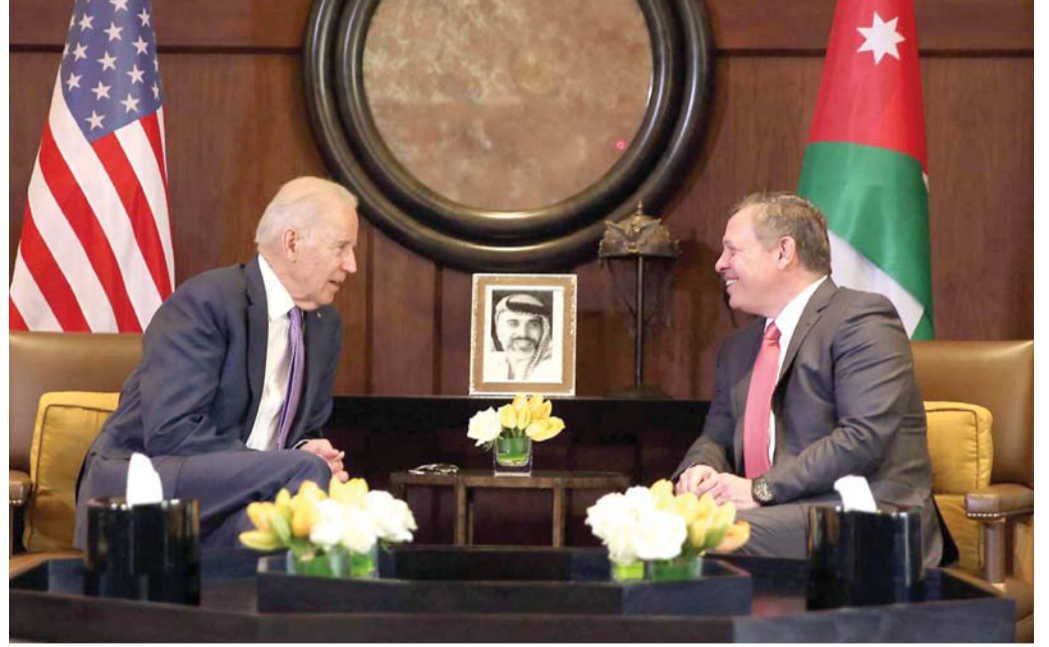
غزة - سمحت إسرائيل باستئناف محدود للصادرات التجارية من قطاع غزة الاثنين فيما وصفته بإجراء "مشروط" بعد شهر واحد من هدنة أوقفت 11 يوماً القتال مع حركة حماس. وتفرض إسرائيل قيوداً صارمة على معابر غزة، وشددت هذه القيود خلال القتال في مايو الماضي، مما أدى فعلياً إلى توقف جميع الصادرات. واعتبر رئيس حركة حماس يحي السنوار، بعد اجتماع مع وسطاء من الأمم المتحدة، أن خطوة تخفيف بعض القيود غير كافية، ملوحاً بإمكانية انفجار القتال مجدداً.

وتقول أوساط سياسية فلسطينية إن خطوة تخفيف بعض القيود التجارية لا تعدو كونها محاولة لتسكين أي انتقادات دولية، يمكن أن تتعرض لها الحكومة الإسرائيلية التي لا تبدو في عجلة من أمرها حيال التوصل إلى تفاهات مع حماس بشأن القطاع. وتضيف الأوساط أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة تحرص على تبني نهج متميز عن الحكومات السابقة بقيادة زعيم حزب الليكود بنيامين نتانياهو في التعاطي مع الحركة الفلسطينية.

وتضيف الأوساط أن حكومة بينيت نفتالي بينيت ليست في وارد منح الحركة الإسلامية أي نقاط سياسية لصالحها، لهذا من المرجح أن تسعى لتعطيل أي جهود لرفع الحصار عن القطاع أو السماح بإعادة إعمارها ما لم تحقق أهدافاً يمكن

الأردن يراهن على قمة بايدن لاستعادة بريق دبلوماسيته

رسالة من الأسد إلى بايدن عبر الملك عبدالله الثاني



الأردن يتطلع إلى صفحة جديدة خلال عهد بايدن

ونكرت الصحيفة أن الأردن يحمل مشروعاً متكاملًا، مفاده ضرورة عودة سوريا إلى الجامعة العربية، وأن هناك تنسيقاً أردنياً-روسياً عميقاً حيال الأزمة السورية، على القاطع الأميركي-السوري وقانون قبصر، وعلى القاطع العربي-العربي وضرورة عودة سوريا إلى الجامعة العربية، وستتولى روسيا تخفيف التأثير الإيراني، فيما يتولى الأردن إزالة العوائق عربياً وأمريكياً.

وسجلت علاقة دمشق بحيطها العربي بعض الاختراقات بيد أنه تمت فرملتها في ظل حديث عن فيتو أميركي وغربي بشكل عام بحلول دون عودة طبيعية للعلاقات العربية السورية.

ويعتقد أن العامل الأردني سيحاول خلال لقاء القمة المرتقب إقناع بايدن، بضرورة رفع هذا الفيتو وإن كان الأمر ليس بالسهولة المطروحة، ذلك أن هذه الخطوة ستفرض على دمشق تقديم تنازلات كبرى لجهة تخفيف التأثير الإيراني، وأيضاً الموافقة على انتقال سياسي للسلطة، وهما النقطتان اللتان يرفضهما بشدة النظام السوري لكن الوضع قد يختلف لاسيما في حال جرى التوصل إلى اتفاق بين واشنطن وطهران حول الملف النووي.

ويرى مراقبون أنه بغض النظر عما يمكن أن يحققه الملك عبدالله في القمة المنتظرة، فإن الثابت أنه سيحاول بقدر الإمكان الاستفادة من لقاء بايدن لجهة تأكيد العلاقات الاستراتيجية بين بلاده والولايات المتحدة، خصوصاً وأن الإدارات الديمقراطية السابقة طالما حرصت على دعم الملكة وتوثيق الروابط معها. يذكر أن الرئيس بايدن كان في مقدمة المتصلين بالملك عبدالله الثاني عند تفجر قضية الفتنة، مبدياً دعمه للملكة والملك الذي وصفه بالصديق.

تتجه أنظار الأردنيين إلى القمة المرتقبة بين العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني والرئيس الأميركي جو بايدن على أمل أن تفتح الأبواب لاستعادة الملكة مكانتها الإقليمية التي فقدتها خلال عهد الجمهوريين.

بشكل غير مباشر على المملكة سياسياً. وكان التعاطي الأميركي الفاتر مع الأردن خلال عهد ترامب ساهم بشكل كبير في انزواء المملكة، لكن بصعود إدارة أميركية ديمقراطية تأمل عمان في أن يتغير الوضع لصالحها.

وترى الملكة أن الفرصة سانحة لاستعادة بريق دبلوماسيتها عبر طرح نفسها وسيطاً في ملفات ساخنة في المنطقة كملف السوري في ظل العلاقات الجيدة التي تربطها بالفرقاء المحليين والإقليميين والدوليين في هذه الساحة، خاصة بعد أن تراجع دورها في الملف الفلسطيني بعد نجاح القاهرة بالإسماح بكامل خطوط الملف.

وتقول الدوائر إن ما يجعل الملكة متحمسة أيضاً للعب دور الوسيط في هذا الملف، هو تضررها بشكل مباشر من استمرار الأزمة السورية خصوصاً على الصعيد الاقتصادي.

وكشفت صحيفة "الأناضول" المحلية أن هناك ممساً في دوائر دبلوماسية عن رسالة سورية سيحملها الملك إلى الإدارة الأميركية، حيال قانون قبصر وحيال ملفات عربية تتعلق بالملف السوري. وقالت الصحيفة إن قانون قبصر سيكون أحد الملفات التي سيرجرى طرحها خلال القمة المرتقبة بين الملك عبدالله والرئيس بايدن، مشيرة إلى أن هذا القانون أثر بشكل كبير على المملكة. ودخل قانون قبصر الأميركي حيز التنفيذ في يونيو الماضي، ويفرض هذا القانون المزيد من القيود على معاملات الدول والكيانات الأجنبية مع النظام السوري.

حكومة حسان دياب ترفض إعادة تعويمها

وقدمت حكومة حسان دياب استقالتهما في السادس من أغسطس الماضي في أعقاب انفجار مدمر لرفاً بيروت، ومنذ ذلك الحين تشهد جهود تشكيل حكومة جديدة تعثراً، بسبب الشروط والشروط المضادة.

ويرى مراقبون أن الأزمة في لبنان اليوم تعود إلى وجود فريق يصر على الحفاظ على مكاسبه التي تحققت له خلال السنوات الماضية، والتي يرى أنها حق مكتسب لا يجب التفریط فيه، مهما بلغت التكلفة.

ويوضح مراقبون أن رئيس الجمهورية ومن خلفه يظهره السياسي التيار الوطني الحر أعلنها حرباً صلاحيات واسترجاع ما فقدته الطائفة المسيحية عقب اتفاق الطائف، غير عابئين بانهار لبنان الكامل، مشيرين إلى أن تطورات الفترة الأخيرة ودخول عون والتيار في مواجهة مع رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي يقود جهود حلحلة الأزمة الحكومية، كشفت بان لا حكومة جديدة للبنان أقلها لأشهر قادمة، وإلى حين ذلك فإن البلاد تتجه إلى سيناريو مخيف.

وشدد على أن تشكيل الحكومة هو مسؤولية وطنية، ويكتسب في ظل الظروف الراهنة صفة المهمة المقدسة التي يفترض أن يتجند لها جميع المعنيين، لأن التأخير في ولادة الحكومة العتيدة يشكل طعنة للوطن والمواطنين ويتسبب بهذا الانفلات المخطط في سعر صرف الدولار الأميركي الذي هو أساس كل المشاكل بعد أن تضاعف سعره منذ استقلاله الحكومة، وكذلك في فقدان الأدوية والمحروقات وفي تفاقم أزمات الكهرباء والمستشفيات.

واعتبر أن السعي، الظاهر والباطن، لمقولات "تعويم" و"تفعيل" الحكومة المستقبلية، لا يستند إلى أي معطى دستوري، وبالتالي فهو محاولة للقفز فوق وقائع دستورية تتمثل باستقالة الحكومة وبحصول استشارات نيابية ملزمة أنتجت رئيساً مكلفاً.

ورأى أن الدعوات لـ"تعويم" و"تفعيل" الحكومة المستقبلية، اعترافاً بالفشل، ومحاولة للالتفاف على الهدف الأساس المتمثل بتشكيل حكومة جديدة، مما يعني التسليم بالفراغ الذي لا يجب الاستسلام له مطلقاً.

بيروت - تحاول بعض الأطراف اللبنانية، الترويج لمقترح إعادة تعويم حكومة حسان دياب، مع كل انتكاسة تحصل على صعيد تشكيل حكومة جديدة، لكن هذا الخيار لا يبدو أن الحكومة المستقبلية نفسها متحمسة للسير فيه، وهي تأمل في انقراضه ترفع عن كاهلها عبء تصريف الأعمال، في ظل تهاو اقتصادي ومالي خارج عن السيطرة.

وتقول أوساط سياسية إن رئيس الوزراء المستقيل بديك أن بعض الحزب، وفي مقدمتها التيار الوطني الحر، تستغل وجود حكومة تصريف الأعمال للزعم بأنه لا تعاني من شلل حكومي وأنه بالإمكان الارتكان إلى الأخيرة، في حال لم يجر التوصل إلى تسوية حكومية ترضيه وتمتثل لشروطه ومنها الحصول على الثلث المعتدل.

وجدد مجلس الوزراء في بيان له الاثنين، تأكيداً بأن الأولوية حالياً لتشكيل حكومة جديدة منتقداً محاولات "البعض" الإخفاء خلف قنابل دخانية، ملقياً بانقلاب عجزه على حكومة تصريف الأعمال، عبر عناوين "تعويم" و"التفعيل"، ودفعتها لمخالفة الدستور.

وقال المجلس في بيانه "لا يمكن لعامل الاقتناع والتسليم بهذا العجز السياسي وبانقطاع الحوار المجدي بين المعنيين وبتعطيل كل الخارج التي تؤدي إلى إيجاد تسوية لتشكيل حكومة فاعلة ولديها صلاحيات التعامل مع الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية والمعيشية الحادة، بحيث توقف مسلسل الانهيارات المتدرجة في البلد والتي تسببت بها سياسات مالية خاطئة متراكمة على مدى عقود، ويعمقها اليوم الانقسام السياسي الحاد الذي منع ويمنع تشكيل الحكومة منذ أكثر من عشرة أشهر، ويتسبب بانهار العملة الوطنية".

وأضاف أن الأزمة الخطيرة التي بلغها البلد، تستوجب من الجميع وقفة ضمير تستدرك الانهيار الشامل الذي يزيد من عذابات اللبنانيين ويقطع الطريق على أي خطة إنقاذ، بعد أن كانت حسابات شخصية "غطت حقائق" وجمدت خطة التعافي للحكومة قبل أكثر من سنة، وكان الشروع بتنفيذها وفر على لبنان واللبنانيين الكثير من الخسائر.

وأبدى مجلس الوزراء رفضاً لأي محاولات لإعادة تعويمه، مشيراً إلى أن الأولوية، تبقى دائماً وأبداً، لتشكيل حكومة جديدة تنهي الانقسام السياسي الذي يدفع البلد نحو الاستسلام المدمر على كل المستويات.

أهمية زيارة الملك عبدالله الثاني إلى واشنطن لا تكمن فقط في دلالاتها الرمزية بل في ما تحمله من ملفات مهمة

وشهدت الدبلوماسية الأردنية انحصاراً في السنوات الماضية وفقدت فعاليتها لعوامل متداخلة بينها انشغال الملكة بالأزمات المتواصلة في الداخل، وأخرها قضية الفتنة المتفاقمة إلى اليوم، فضلاً عن المتغيرات الدولية والإقليمية، ولاسيما اتفاقات أبراهام بين دول في المنطقة وإسرائيل والتي أثرت

الموقوفان الرئيسيان في قضية «الفتنة» ينفيان التهم الموجهة إليهما

عمان - نفى المتهمان الرئيسيان في القضية المعروفة بـ"الفتنة" في الأردن الاثنين التهم الموجهة إليهما في أولى جلسات محاكمتهما. وقال محمد عفيف محامي الدفاع عن رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله للصحافيين بعد انتهاء جلسة المحاكمة المغلقة التي دامت أكثر من أربع ساعات، إنه "تم خلال الجلسة تلاوة لأدلة الاتهام والاستماع إلى اثنين من شهود النيابة العامة" البالغ عددهم ستة أشخاص هم مدنيان وأربعة من عناصر الأجهزة الأمنية.

وأضاف أن "المتهمين قالوا إنهما غير مذنبين عندما سالهما القاضي عن التهم المستندة إليهما.. وتم تأجيل الجلسة إلى الثلاثاء". وتناقلت وسائل التواصل الاجتماعي في الأردن صوراً ومقاطع فيديو يظهر فيه المتهم عوض الله وهو يصل إلى محكمة أمن الدولة وأصعب

كمامة ومرتبدا بدلة سجن زرقاء فاتحة ويدها مكبلتان إلى الخلف ويقناده أحد عناصر مكافحة الإرهاب. وأسندت محكمة أمن الدولة في 13 يونيو الحالي لعوض الله والشريف حسن بن زيد تهمة "التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي القائم في المملكة" والقيام بأعمال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإحداث الفتنة.

ويواجه المتهمان في حال إدانتهم عقوبة بالسجن قد تصل إلى عشرين عاماً.

وهزّت قضية الفتنة التي انفجرت في مايو الماضي الرأي العام الداخلي والخارجي. وتتهم السلطات ولي العهد السابق الأمير حمزة ابن الحسين بالتورط فيها، إلى جانب المتهمين الرئيسيين وشخصيات عثارية. وكشفت لائحة الاتهام في القضية المؤلفة من 13 صفحة أن ولي العهد



دياب: الأولوية لحكومة جديدة